

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: لبنان

النمو الاقتصادي

شهد عام 2018 ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي بما انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية ومن المتوقع وفق التقديرات الأولية ألا يتجاوز النمو الحقيقي 1.5 في المائة مقارنة مع 2.5 في المائة للنمو المسجل عام 2017⁽¹⁾. يعود هذا النمو الضعيف نسبياً بشكل أساسي إلى استمرار تداعيات التجاذبات السياسيّة الإقليميّة والمحلية على الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى القطاع العقاري والنشاط الاستثماري بشكل خاص.

يأتي على رأس الأولويات الاقتصادية ضرورة الإسراع في تنفيذ مقررات "مؤتمر سيدر" وما تضمنه من إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والمالي والقطاعي من أجل رفع النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وضبط أوضاع المالية العامة للسنوات المقبلة. ستسعى حكومة الوحدة الوطنية الجديدة إلى تحسين الإدارة المالية، وجذب الدعم المالي الأجنبي لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية لدعم النمو الاقتصادي إضافة إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي يتبناها مصرف لبنان. كذلك يأتي تخفيف عبء المديونية العامة التي بلغت نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على رأس الأولويات الاقتصادية خلال أفق التوقع.

يهدف توفير الموارد اللازمة لحفز النمو، تسعى الحكومة في المرحلة الراهنة إلى جذب أموال المانحين لاسيما فيما يتعلق بالدول المانحة من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم خططها لتطوير البنية التحتية الضخمة، بما في ذلك برنامج استثمار بقيمة 16 مليار دولار. من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تطوير القطاع النفطي وذلك بعد استكمال العمل على تهيئة الإطار التنظيمي والضريبي الحاكم لهذا القطاع بهدف الاستفادة من الحقول النفطية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط. سيمثل تشكيل حكومة جديدة، والتحسين النسبي للأوضاع في سورية، وتدفقات أموال دعم المانحين الإقليميين والدوليين أهم العناصر التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي في لبنان خلال أفق التوقع حيث ستساعد على دعم مستويات ثقة الشركات والمستهلكين، وارتفاع مستوى الصادرات مع إعادة فتح بعض طرق التجارة، وهو ما يتوقع على ضوء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يتراوح حول 2 في المائة خلال أفق التوقع.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2018 بنحو 6.1 بالمائة مقارنة بعام 2017⁽²⁾. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس، والمسكن والغاز والمياه والكهرباء، والأثاث، والتعليم، والصحة، والمطاعم، والثقافة والترفيه. وقد ارتفع معدل التضخم خلال عام 2018 بسبب فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لزيادة رواتب القطاع العام. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار في رفع مستوى الأسعار، لا سيما أن السلع الأوروبية تشكل جزءاً مهماً من إجمالي الواردات في لبنان⁽³⁾.

فيما يخص توقعات التضخم خلال عام 2019 من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.5 في المائة خلال عام 2019.

الأوضاع النقدية

بقي سعر فائدة السياسة النقدية ثابتاً في حدود 10 في المائة في حين انخفض متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك ليصل إلى 7.73 في المائة عام 2018.

انعكست الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في تباطؤ النشاط الاقتصادي، والتداعيات المترتبة على الأوضاع في دول الجوار، والأوضاع الداخلية على التطورات النقدية والمصرفية في لبنان حيث واصل المعروض النقدي بمفهومه الواسع M2 اتجاهه نحو الانخفاض خلال عام 2018 حيث تراجع بنسبة تقارب 4 في المائة بما يمثل تقريباً نفس نسبة الانخفاض المسجلة العام السابق عليه. في هذا السياق سجل الائتمان الممنوح من قبل المصارف تراجعاً بنسبة 5 في المائة خلال عام 2018، مقارنة مع المستوى المسجل عام 2017، حيث استقرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تقريباً عند نفس مستوياتها السابقة في حين واصل الائتمان الممنوح للحكومة انخفاضه متراجعاً بنسبة 8.3 في المائة.

¹ مصرف لبنان، (2019)، لبنان. "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

² إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، (2018)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

³ مصرف لبنان، (2019). استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

خلال أفق التوقع، من المرتقب تأثر الأوضاع النقدية والمصرفية بمسارات النشاط الاقتصادي والتطور على صعيد البدء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لدعم النمو التي طال انتظارها، إضافة إلى التأثير بالتطورات التي ستشهدها كل من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، واحتياجات التمويل وكلفة الاستدانة.

إن تفاعل المؤشرات الأساسية من حيث الموجودات الخارجية للمصرف المركزي، إضافة إلى النمو الإيجابي المتوقع للودائع وإطالة آجال التوظيفات بالعملة الوطنية والأجنبية سيعمل على دعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

سيركز مصرف لبنان خلال أفق التوقع على متابعة تطورات المالية العامة في ظل عودة الخزينة لإصدار سندات بالعملة الوطنية وبسعر السوق. بالإضافة إلى متابعة الإصلاحات المالية والاقتصادية المعتزم تنفيذها من قبل الحكومة لضمان تأقلم السياسة النقدية معها من أجل الحفاظ على سعر صرف العملة، وتمويل العجز في الميزان التجاري والعجز في المالية العامة.

الأوضاع المالية

شهدت النفقات العامة زيادة مطردة خلال العام 2018 في ظل إقرار تعديلات هيكل المرتبات لموظفي القطاع العام في أغسطس 2017 وما استتبعها من تأثير على كلفة بند الأجور، إضافة إلى تأثير زيادة أسعار النفط العالمية ومن ثم ارتفاع قيمة السلف الممنوحة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وهو ما نتج عنه ارتفاع النفقات العامة بنحو 16.7 في المائة العام الماضي. من المتوقع أن تستمر النفقات العامة على نمط تصاعدي على المدى المتوسط بالرغم من توقع استقرار أسعار النفط على مستوى لا يتعدى 60 دولار أميركي.

من ناحية الإيرادات، لم تتمكن الإجراءات الضريبية التي أقرت أواخر عام 2017 من تحقيق الزيادة المرجوة في الإيرادات ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها التراجع الملحوظ في النشاط الاقتصادي، وزيادة نسبة البطالة لدى الشباب بخاصة مع زيادة مزاحمة اليد العاملة الأجنبية في بعض القطاعات. هذا بالإضافة إلى قبول المجلس الدستوري الطعن المقدم ببعض المواد الضريبية التي كان من المفترض أن تزيد الحصيلة الضريبية لعام 2018 ومنها على سبيل المثال لا الحصر بند "التسويات الضريبية".

بناء لما تقدم، تقلص الهامش المالي وارتفع الدين العام بشكل كبير خلال العام 2018، ومن المتوقع أن يصل لحدود 160 في المائة من الناتج المحلي عام 2020 نظراً لضعف النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، والزيادة في عجز الموازنة العامة (12.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020).

من بين أهم الإصلاحات التي يجري التركيز عليها خلال أفق التوقع، تعزيز الإيرادات العامة من خلال قيام الحكومة اللبنانية بإقرار سلسلة من الإجراءات الضريبية على المدى المنظور يتم خلالها تركيز العمل على تحسين التحصيل الضريبي، وتخفيف نسبة التهرب من خلال برامج مراجعة إجراءات التحصيل الضريبي.

على صعيد النفقات العامة ومع تقلص الحيز المالي المتاح، ونظراً للحاجة الملحة لزيادة الإنفاق الاستثماري، قدمت الحكومة اللبنانية في مؤتمر "سيدر" عام 2018 خطة استثمارية على ثلاث مراحل تغطي مختلف القطاعات وقد تم خلال المؤتمر الحصول على تعهدات من قبل الدول المانحة تكفي لإدارة الموازنة وتغطية المرحلة الأولى من الخطة.

خلال أفق التوسع، تسعى الحكومة إلى تبني إصلاحات من بينها:

- 1- تنظيم عملية إنفاق الوزارات وربطه بألية تصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لكل إدارة على حدة بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية وقد شكلت لجنة في وزارة المالية لمتابعة الموضوع.
- 2- تضمين قانون الموازنة مادة تنظم عملية الإنفاق على السيارات بحيث يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء توزيع واستخدام الآليات في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.
- 3- مكنتة الإدارات العامة وربطهم بنظام الموازنة مما يتيح الاطلاع على حركة الاعتمادات اليومية.
- 4- إدارة حساب الاحتياطي بطريقة رشيدة لتأمين النفقات الملحة والمستجدة وغير المتوقعة.

على صعيد إصلاحات إدارة الدين فيتمثل الهدف الأساسي لإدارة الدين العام في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية، والالتزام بتسديد الاستحقاقات المترتبة عليها في أوقاتها، وذلك بأقل تكلفة ممكنة وبما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطرة. ضمن هذا الإطار، تستمر وزارة المالية في التنسيق مع مصرف لبنان بحيث تكون استراتيجية إدارة الدين العام أداة رئيسة تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسة النقدية والمالية الأمر الذي يُمكن البناء عليه لمواجهة التحديات الاقتصادية والنقدية والمالية.

ويهدف الوصول إلى تحقيق أهداف استراتيجية الدين العام وتحديثها باستمرار تقوم مديرية الدين العام بما يلي:

- عقد اجتماعات دورية مع المستثمرين والباحث في نوعية الأدوات المرغوبة من قبلهم.
- دراسة وضع السيولة في الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- إعادة النظر بالفوائد المحلية بطريقة دورية بهدف ملائمتها مع الفوائد العالمية.
- دراسة خيارات جديدة لإصدارات الدولة اللبنانية على سبيل المثال إصدار عملات أجنبية جديدة.
- إصدار تقارير دورية ونشر أرقام الدين على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بالإضافة إلى تحديثها باستمرار.

القطاع الخارجي

يتوقع اتساع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 16 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة قدرها 4.2 في المائة مقارنة مع عام 2018، حيث يتوقع ارتفاع الصادرات بنحو 1.6 في المائة لتبلغ حوالي 4.1 مليار دولار خلال عام 2019. يأتي ذلك في ضوء فتح المعابر مع دول الجوار وأثره على زيادة الصادرات. أما الواردات، فمن المتوقع زيادتها بنحو 3.7 في المائة لتبلغ حوالي 20.1 مليار دولار خلال عام 2019، ذلك في ضوء توقع إطلاق العمل بمشروع "سيدر" ومشاريع البنية التحتية ذات الصلة.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فيتوقع تحسن الفائض ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2019 محققاً نسبة زيادة قدرها 15.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. يُعزى ذلك إلى تحسن المتحصلات من السياحة في ظل الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي. فيما يخص ميزان التحويلات، فيتوقع زيادة الفائض بنحو 12.9 في المائة ليبلغ نحو 1.8 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع اتساع العجز بالميزان الجاري ليصل إلى نحو 12.9 مليار دولار خلال عام 2019. فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 13 مليار دولار، تمثل نحو 20.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والتمويلية

صندوق النقد العربي

مبنى: 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526434

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>